اقتحامات للأقصى.. وهدم وسيطرة على منازل في القدس

ارتفع التوتر في مدينة القدس، مع استمرار اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى وسيطرتهم على منازل وهدم أخرى في المدينة.

واقتحم عشرات المستوطنين، المسجد الأقصى في وقت مبكر، ، تحت حماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وقال أحد حراس الأقصى إن 103 مستوطنين من بينهم أعضاء فيما يسمى «جماعة نساء لأجل الهيكل»، اقتحموا الأقصى من جهة باب المغاربة، على شكل مجموعات، وتلقوا شروحات حول «الهيكل» المزعوم، ونفذوا جولات استفزازية في باحات الأقصى.

ووثّقت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) في تقريرها الشهري، اقتحام 6117 مستوطناً خلال شهر سبتمبر المنصرم، بالتوازي مع الأعياد اليهودية. وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، إنه في ظل تصاعد نشاط الجماعات التي تدعو لاقتحام الأقصى، فإن قرابة ستة آلاف مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى خلال الشهر الماضي. الاقتحام تزامن مع هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، منزلاً وإخطار بهدم ثلاثة أخرى في بلدة سلوان، القريبة من المسجد الأقصى. وقال عضو لجنة الدفاع عن أراضي بلدة سلوان، فخري أبو دياب، إن قوات الاحتلال اقتحمت حي عين اللوزة في سلوان، وهدمت منزلاً مكوناً من طابق واحد يعود للمقدسي محمد مطر. وأضاف أن «قوات الاحتلال سبق وأن أخطرت مطر بهدم منزله، وأجبرته على هدم جزء منه.

سياسيون: محاولة لـ «استمالة الشارع».. وآخرون: «حق مشروع للشعب»

قرارات حكومة الدبيبة تفجّر خلافات الليبيين حول أهدافها

حكومة الدبيبة

أحدثت القرارات التي أصدرها مؤخراً عبد الحميد الدبيبة، رئيس الحكومة الليبية، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية لشرائح كبيرة بالمجتمع، تبايناً بين الموالين للحكومة والمعارضين لها. وفيما رأى بعض السياسيين أنها تستهدف البحث عن تأييد الشارع في مواجهة مجلس النواب، نظر إليها آخرون على أنها حق مشروع للمواطنين.

بداية، يرى عضو مجلس النواب، إسماعيل الشريف، أن بعض الليبيين استقبلوا القرارات الحكومية بارتياح؛ خصوصاً تلك المتعلقة بالمنح، وزيادة الرواتب، إلا أنه قال إن هذا «لا ينفي أن غالبية المواطنين يريدون الاطمئنان على مستقبل أبنائهم في قادم الأيام، أو أنهم يعيشون حياة مستقرة، وهذا لن يتحقق إلا عبر الانتخابات». وأضاف الشريف في تصريح لـ«الشرق الأوسط» أن الانتخابات الرئاسية «ستحقق السيادة الوطنية، فيما ستفرز (التشريعية) مجلساً نيابياً قوياً، يشرع قوانين ترسخ تحقيق العدالة الاجتماعية، ومراقبة الإنفاق العام».

وكان الدبيبة قد أصدر في أعقاب سحب الثقة من حكومته قراراً يقضي بزيادة أجور المعلمين، ووعد بقية القطاعات العامة بزيادة رواتبهم أيضاً، كما أصدر قراراً بتخصيص مبلغ مليارين وربع المليار دينار لصالح صرف علاوة الزوجة والأبناء للأشهر الستة الأخيرة للعام الحالي.

لكن الشريف استدرك موضحاً أن أغلب القرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً سبق للبرلمان مناقشتها، بل إصدار قوانين بشأنها على مدار الأعوام الأخيرة «لإدراكه بأهميتها، بل طالب الحكومة بعد تسلمها مسؤولياتها بتنفيذها، لكنها تعللت حينذاك بعدم وجود ميزانية». مشيراً إلى أن «عدم معارضة البرلمان لكل هذه القرارات، التي اتخذتها الحكومة، سواء بعد سحب الثقة، أو خلال فترة مساءلتها، يعود لإدراكه بأنها حقوق أصيلة لمستحقيها، وأنه لم يكن ينبغي استخدامها كوسيلة استقطاب، أو ابتزاز سياسي من أي طرف كان».

وإلى جانب حرصه على المشاركة في توزيع صكوك مبادرة منحة الزواج، التي أطلقها منتصف أغسطس الماضي، وخصص لها مليار دينار، والتي تستهدف تزويج 50 ألف شاب وشابة، أصدر الدبيبة قراراً بتشكيل لجنة مركزية لدراسة طلبات الحصول على الجنسية الليبية لمناقشة الصعوبات، التي تواجه الحاصلين على الأرقام الإدارية، وكذلك أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب.

من جهتها، اعتبرت سليمة بن نزهة، عضو «المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان»، أن مشاعر الترحيب والاستحسان التي استقبل بها البعض القرارات الحكومية «ليست إلا تعبيراً عن بساطة تطلعات الشعب وأحلامه»، وقالت بهذا الخصوص إن «الاستفادة الحقيقية لأي مواطن ليبي تكمن في بناء المستشفيات، وتمهيد الطرق، واسترجاع الحقوق، والاستفادة من المواد الخام، وتشغيل المصانع المتوقفة بعموم البلاد، وخاصة بالجنوب. وبالتالي لا بد من خلق وظائف ليتمكن الشاب من إيجاد دخل له». بدورها، رأت آمال الناني، مديرة جمعية «أنا ليبية وابني غريب»، أنه رغم الاهتمام الحكومي بشريحة الليبيات المتزوجات من أجانب، فإنها أكدت لـ«الشرق الأوسط» أن المساعدة الحقيقية في حل مشكلات تلك الفئة «يكمن في تفعيل قانون 24 لسنة 2010 بشأن أحكام منح الجنسية، وليس تشكيل مزيد من اللجان، التي ستستغرق مزيداً من الوقت، ما يعني استمرار هذه الشريحة».

«5+5» العسكرية تبحث في جنيف مغادرة «المرتزقة» من ليبيا

عقدت اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) لطرفي الصراع العسكري في ليبيا، ، أول اجتماع لها بمدينة جنيف السويسرية، برعاية أممية وأميركية، خصص لبحث انسحاب «المرتزقة» والقوات الأجنبية الموجودة في البلاد، تزامنا مع رحيل نحو 300 من «المرتزقة» الموالين لتركيا. وجاء ذلك بعد ساعات قليلة من قرار مجلس النواب وضع فارق زمني مدته شهر بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، المقررة قبل نهاية العام الجاري، في تعديل مهم ولافت للانتباه على خريطة الطريق، التي رعتها الأمم المتحدة العام الماضي.

وفيما نقلت وسائل إعلام محلية عن أعضاء في اللجنة العسكرية بدء اجتماعها بجنيف، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن هذه المجموعة من المقاتلين جرى نقلها إلى سوريا عبر تركيا، وكشف عن تحضيرات تجري لإعادة دفعة من «المرتزقة» الموجودين ضمن معسكرات بالعاصمة الليبية طرابلس، خلال الأيام القادمة، مشيرا إلى أن نحو ألفي عنصر بدأوا تجهيز أمتعتهم، استعدادا لنقلهم خارج ليبيا، علما بأن تعداد «المرتزقة» السوريين الموالين لتركيا داخل الأراضي الليبية يقدر حاليا بنحو 7 آلاف مقاتل.

في غضون ذلك، وزع مجلس النواب الليبي قانون الانتخابات البرلمانية، التي قرر في تعديل مفاجئ إجراءها خلال يناير المقبل، عقب شهر من موعد الانتخابات الرئاسية، بعدما كان مقررا تنظيم الاستحقاقين معاً في 24 من ديسمبر القادم.

وقال المتحدث باسم مجلس النواب، عبد الله بليحق، في مؤتمر صحافي مساء أول من ، إن «انتخاب مجلس النواب سيكون بعد انتخاب رئيس البلاد بثلاثين يوماً»، معتبراً أن التركيز على إنجاز الانتخابات الرئاسية «يستهدف تجاوز المرحلة الحالية إلى مرحلة أكثر استقراراً».

لكن تنظيم الإخوان في ليبيا، عبر حزب «العدالة والبناء» الذي يعد ذراعه السياسية، عبر في المقابل عن رفضه لإصدار مجلس النواب قانون الانتخابات البرلمانية، واعتبره مخالفاً للاتفاق السياسي المبرم نهاية عام 2015 في منتجع الصخيرات بالمغرب.

وأكد بيان للحزب ما وصفه بموقفه الثابت، المتمثل في رفض إصدار القوانين، واعتمادها دون أساس قانوني صحيح. وكان المجلس الأعلى للدولة قد رفض بدوره قانوني الانتخابات التشريعية والرئاسية، بعد تمرير مجلس النواب لهما، حيث لا يزال الخلاف قائما بين الطرفين حيال القوانين المنظمة للانتخابات، رغم عقدهما برعاية أميركية وأممية في المغرب نهاية الأسبوع الماضي لبحث التوافق بشأن إقرار هذه القوانين.

ولم يصدر عن السلطة الانتقالية، التي تضم حكومة «الوحدة الوطنية» برئاسة عبد الحميد الدبيبة، أو المجلس الرئاسي برئاسة محمد المنفي، أي تعليق على هذه التطورات، بينما نفت نجوى وهيبة، المتحدثة باسم المجلس الرئاسي، وجود أي تردد تجاه إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها، لكنها لفتت في المقابل إلى قلق المجلس حيال قبول الأطراف لنتائجها، مشيرة إلى أن المجلس سيدشن مبادرة سياسية، تسعى لحل أي عرقلة أمام مسار الانتخابات، والدفع نحو إجراء الانتخابات في موعدها، وضمان نجاحها.

تونس: دعوات لحل البرلمان والذهاب لانتخابات مبكرة

دعا محمد القوماني، القيادي في حركة النهضة، إلى حل البرلمان التونسي، الذي تم تجميده بقرار رئاسي منذ أكثر من شهرين، وقال إن تعليق نشاط البرلمان «لا يصح، والحل هو حل البرلمان، والذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة في حال أصبحت عودة هذا البرلمان مستحيلة، أو معطلة»، على حد تعبيره.

وأكد القوماني أن حركة النهضة «طرقت جميع أبواب الحوار، وحاولت تنظيم جلسات حوارية لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد. غير أن رئيس الجمهورية قيس سعيد أغلق نهائياً باب الحوار، بعد الأمر الرئاسي الذي أصدره يوم 22 سبتمبر الماضي، معتبراً أن الحل الأفضل هو «الجنوح للسلم والحوار السياسي، وليس لمنطق الشوارع»، في إشارة إلى الوقفات المساندة للتدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس سعيد، والمظاهرات الرافضة لها.

وألقى القرار الرئاسي بتعليق أجور البرلمانيين ومنح حوافز لهم بظلاله على نواب البرلمان، بعد أن وجدوا أنفسهم في وضعية مبهمة، واصطدامهم بإجراءات قانونية لتقديم استقالاتهم، والعودة لوظائفهم الأصلية. وبهذا الخصوص، دعت ليلى الحداد، القيادية في حركة الشعب، إلى إصدار أمر رئاسي ينهي مهام نواب البرلمان، ويضمن عودتهم إلى وظائفهم الأصلية في وظائف حكومية، أو في أنشطة خاصة، على اعتبار أن جل نواب البرلمان هم في الأصل موظفون في القطاعين العام والخاص، لكن بسبب الأمر الرئاسي وجدوا أنفسهم في وضعية لا تسمح لهم بالاستقالة من البرلمان، لأنهم مطالبون في هذه الحالة بتقديم الاستقالة عبر مكتب ضبط البرلمان، لكنه مجمد منذ عدة أسابيع.

وللخروج من هذه الإشكالية تقدم عدد من المختصين في القانون بحل يقضي باعتماد الظروف الاستثنائية، واقترحوا أن يوجه النواب استقالاتهم إلى مكتب ضبط المجلس. لكن هذا الرأي يصطدم هو الآخر بإشكالية عدم وجود مكتب الضبط بالبرلمان المغلق.

في غضون ذلك، أعلنت فضيلة القرقوري، القاضية بمحكمة المحاسبات، إصدار أكثر من 350 حكماً ابتدائياً ضد قوائم شاركت في الانتخابات التشريعية لسنة 2019، ومن بينها أحكام تتعلق بعدم إيداع الحساب المالي، وتجاوز سقف الإنفاق الانتخابي، والحصول على تمويلات غير شرعية، إضافة إلى عدم احترام مبدأ الشفافية.

غوتيريش يعيّن دي ميستورا مبعوثاً خاصاً إلى الصحراء

المغرب: «التجمع الوطني للأحرار» يتصدر انتخابات «المستشارين»

مجلس المستشارين المغربي

أعلنت وزارة الداخلية المغربية، عن فوز حزب التجمع الوطني للأحرار بالمرتبة الأولى في انتخابات مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان)، التي جرت بحصوله على 27 مقعداً، من مجموع مقاعد المجلس، البالغ عددها 120.

وحل حزب الأصالة والمعاصرة ثانياً بـ19 مقعداً، ثم حزب الاستقلال ثالثاً بـ17 مقعداً، وحزب الحركة الشعبية في الرتبة الرابعة بـ12 مقعداً، ثم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خاً بـ8 مقاعد، فيما حل حزب العدالة والتنمية في الرتبة السادسة بـ3 مقاعد فقط. أما حزب الاتحاد الدستوري فحصل على مقعدين. وتوزعت باقي المقاعد بين 6 أحزاب أخرى، حصلت على مقعد لكل منها، فيما تمكن مترشح واحد مستقل من الفوز بمقعد.

كما كرست هذه النتيجة تراجع حزب العدالة والتنمية، الذي كان له فريق برلماني في الغرفة الثانية في التجربة السابقة. أما فإن الحزب لن يتمكن من تشكيل فريق برلماني لأن مجموع أعضاء الحزب والنقابة المقربة منه في الغرفة الثانية لا يتعدى 5 أعضاء، في حين يتطلب تشكيل فريق برلماني توفر 6 أعضاء على الأقل.

وبخصوص المقاعد الخاصة بالهيئة الناخبة لممثلي المأجورين (النقابات)، التي خصص لها 20 مقعداً في المجلس، فإن النتائج المؤقتة أظهرت تصدر نقابة الاتحاد المغربي للشغل (أعرق نقابة مغربية) للنتائج بـ8 مقاعد، متبوعة بنقابة الاتحاد العام للشغالين بـ6 مقاعد، ثم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بـ3 مقاعد، أما «نقابة الاتحاد الوطني للشغل» (مقربة من حزب العدالة والتنمية) فحصلت على مقعدين، فيما حصلت «الفيدرالية الديمقراطية للشغل» على مقعد واحد (مقربة من الاتحاد الاشتراكي).

وبالنسبة للهيئة الناخبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية (رجال الأعمال)، فقد فاز بالمقاعد الثمانية الخاصة بها مترشحون منتسبون للتنظيمات الجهوية، أو المركزية للاتحاد العام لمقاولات المغرب (منظمة تمثل رجال الأعمال)، تقدموا بترشيحاتهم بتزكية منها، أو عن طريق لوائح ترشيح استكملت شرط التوقيعات المطلوبة قانوناً.

ومن أبرز الشخصيات التي فازت بعضوية المجلس؛ محمد بن عيسى وزير الخارجية المغربي الأسبق، ورئيس بلدية أصيلة (شمال). ولحسن حداد وزير السياحة السابق، ونايلة التازي العضوة السابقة عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب في المجلس، ومحمد زيدوح الطبيب والقيادي في حزب الاستقلال، وأحمد خشيش، الرئيس السابق لجهة مراكش، والقيادي في حزب الأصالة والمعاصرة. وأوضحت وزارة الداخلية أن هذه النتائج تبقى «مؤقتة إلى حين المصادقة عليها»، من اللجان الجهوية للإحصاء.

من جهة أخرى، أثارت النتائج التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية، ضمن فئة ممثلي الجماعات الترابية، جدلاً وسط الحزب، لأنه حصل على نتائج ضعيفة في انتخابات البلديات في 8 سبتمبر، لا تؤهله للفوز بـ3 مقاعد في الغرفة الثانية. واعتبرت بعض قيادات الحزب أن تلك مقاعد «ممنوحة» ويجب التنازل عنها؛ حيث دعا عبد الصمد الإدريسي، عضو الأمانة العامة للحزب، في تدوينة في «فيسبوك» إلى رفض ما وصفه «العطية» في السياسة، وعدم قبول المقاعد «الحرام سياسياً». ونفس الموقف عبّر عنه نجيب بوليف، عضو الأمانة العامة والوزير السابق، في تدوينة قال فيها إن «يداً خفية تدخلت في الانتخابات».

إلى ذلك، اختار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش رسمياً الدبلوماسي الايطالي المخضرم ستيفان دي ميستورا مبعوثاً شخصياً له للصحراء الغربية بعد 16 شهراً من شغور هذا المنصب باستقالة الرئيس الألماني السابق هورست كولر من هذه المهمة. وجاء هذا التعيين المتوقع منذ نحو ثلاثة أسابيع بعد موافقة المملكة المغربية وجبهة «البوليساريو» وعدم اعتراض أي من الأعضاء الـ15 في مجلس الأمن على هذا الخيار، علماً أن الأمين العام للمنظمة الدولية قدم أكثر من عشرة خيارات بعد استقالة كولر في 22 مايو 2019.

شبح الأحزاب العراقية الكبرى يحوم حول المرشحين «المستقلين»

بعد مرور عامين على انطلاق احتجاجات شعبية غير مسبوقة شهدها العراق، كان يفترض بالانتخابات التشريعية أن تعزز موقع المرشحين غير التقليديين أو «المستقلين»، لكن قد ينتهي المطاف بهؤلاء بالالتحاق بالأحزاب التقليدية التي كان بعضهم جزءاً منها سابقاً، حسب ما كتبته وكالة الصحافة الفرنسية في تقرير من بغداد.

ففي ظل التنافس الحاد بين الأطراف السياسية، لا سيما الكتل البرلمانية الكبيرة داخل البرلمان الحالي، خصوصاً تحالف «سائرون» الذي يمثل «التيار الصدري»، وتحالف «الفتح» الذي يضم مرشحين عن «الحشد الشعبي»، يسعى الأفرقاء السياسيون إلى الفوز بأكبر عدد من مقاعد البرلمان البالغة 329 في العاشر من أكتوبر الحالي. وتشكل هذه الانتخابات التي كان موعدها الطبيعي عام 2022 واحدة من التنازلات القليلة التي قدمتها السلطة إلى الشارع إثر الموجة الاحتجاجية غير المسبوقة في عام 2019 التي خرجت ضد الفساد وهدر المال العام، وطالب مشاركون بها بإسقاط النظام كاملاً. وأشارت الوكالة الفرنسية، في تقريرها، إلى أن الانتخابات تجرى وفقاً لقانون انتخابي جديد قائم على نظام دائرة الفرد الواحد، فيما رفع عدد الدوائر إلى 83، وقلص حجمها، بما يزيد من حظوظ مرشحين ذوي شعبية محلية، كشيوخ العشائر.

ومن بين أكثر من 3240 مرشحاً، قدم كثر أنفسهم على أنهم «مستقلون» عبر حملات انتخابية انطلقت في مطلع شهر يوليو الماضي، لكن كثيراً من العراقيين يشككون في تخلي هؤلاء فعلاً عن انتماءاتهم السياسية الأصلية.

ويقول رئيس مركز التفكير السياسي، إحسان الشمري، إن «لجوء المرشحين لمصطلح شخصيات مستقلة يهدف إلى النأي بأنفسهم عن إخفاقات أحزابهم، وهم يحاولون بذلك تقديم صورة جديدة عنهم غير مسؤولة عن الفساد وسوء الإدارة»، واصفاً التصرف بأنه «مناورة سياسية».

ويسيطر اليأس والإحباط على العراقيين الذين شاركوا في الاحتجاجات الشعبية التي قوبلت بحملة قمع دامية خلفت مئات القتلى وآلاف الجرحى، ما يعني أن كثيراً منهم قد يقاطعون الانتخابات، وهي الخة منذ الغزو الأميركي للعراق في عام 2003.

وفي هذا السياق، وعلى خلفية أزمة اقتصادية حادة، يرجح بعض المراقبين أن تكون المقاطعة واسعة من الناخبين الذين يقدر عددهم بـ25 مليوناً، ما قد يصب في صالح الأحزاب السياسية الكبيرة. وتبدو ظاهرة المرشحين «المستقلين» الذين لديهم تبعية حزبية سابقة واسعة الانتشار، وهي تشمل أطرافاً وكتلاً سياسية مختلفة، مثل «التيار الصدري» بزعامة رجل الدين النافذ مقتدى الصدر، و«القائمة الوطنية» التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، وتحالف «دولة القانون» الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

وكانت إيناس المكصوصي، المرشحة في مدينة الكوت (وسط البلاد)، على سبيل المثال، مرشحة مع «التيار الصدري» في الانتخابات الأخيرة، وهي تقول لوكالة الصحافة الفرنسية: «كنت عضواً مستقلاً في (التيار الصدري)، وأترشح مستقلة»، من دون أن تستبعد انضمامها لكتلة سياسية عند دخولها البرلمان المقبل: «إذا كان هناك توافق رؤية مع تيارات سياسية أو نواب بما يخدم جمهورنا».